

2015

هيئة الحماية الاجتماعية

عزم وتحدي



دليل الهيئة

المهندس محمد شياع السوداني - وزير العمل والشؤون الاجتماعية
رئيس هيئة الحماية الاجتماعية

المقدمة .:

تعد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من الوزارات الاوائل حيث استحدثت بموجب المرسوم المرقم (59) لسنة 1939 الذي حدد مهام الوزارة . ثم صدرت انظمة عديدة تم تعديل تقسيمات الوزارة بموجبها مثل النظام رقم 48 لسنة 1941 ونظام الوزارة رقم (79) لسنة 1946 والنظام رقم (38) لسنة 1952 ونظام الوزارة رقم (48) لسنة 1959 وفي هذه الانظمة كانت تستحدث مديريات يتم ضمها للوزارة التي كانت تتوسع باستمرار في التقسيمات الادارية والاختصاصات لحين عام 2010 حيث التشريع الجديد الذي قسمت بموجبه الوزارة الى عدة دوائر كان هدفها الابرز هو :

- تجسيد القيمة الانسانية للعمل باعتباره ركنا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتباره حقا وواجبا وطنيا.
- تحديد الحد الادنى للأجور بما يوفر دخلا مناسباً للعيش الكريم.
- نشر وتعميق الممارسات الديمقراطية بين العمال والإدارات وأصحاب العمل والتنظيم النقابي .
- تأمين الضمان الاجتماعي لجميع العمال.
- تعميق الوعي الخاص بالسلامة المهنية في مجال العمل بما يكفل حماية العامل من الامراض المهنية وحوادث وإصابات العمل وضمان صيانة الآلة والمحافظة على الانتاج.
- نشر الوعي المهني بما يكفل تنمية الموارد البشرية وتأهيلها حسب متطلبات سوق العمل.
- تنظيم منح الرخص لممارسة اعمال الصيانة ورفع كفاءة العاملين فيها وزيادة مهاراتهم .
- تأمين الحماية الاجتماعية للأسر والاطفال المعاقين من ذوي العمال .
- توفير فرص عمل متكافئة لكل قادر عليه.
- القضاء على ظاهرة الفقر عن طريق تقديم المساعدات للفقراء غير القادرين على العمل وتأهيل القادرين مهنيا واجتماعيا من خلال دعمهم لإقامة مشاريع انتاجية صغيرة.
- رعاية المعوقين و تأهيل الاحداث تربويا وسلوكيا بما يضمن دمجهم في عملية التنمية وازالة المؤثرات النفسية والاجتماعية التي تحول دون ذلك.
- تبني سياسات امان اجتماعي فعالة تسهم في تنمية رأس المال البشري .

الحماية الاجتماعية .:

تعددت التعريفات بخصوص الحماية الاجتماعية فقد عرفها الكثيرين على انها : اي جهود يبذلها الانسان لتوفير ما يشبع احتياجاته عن طريق اجراءات اجتماعية واقتصادية ملائمة . فالحماية الاجتماعية اذن تشمل جميع جهودات الانسان في توفير البرامج والخدمات لإشباع حاجاته المتنوعة عن طريق ما يقوم به المجتمع من خلال مؤسسات وهيئات متخصصة لهذا الغرض .

وهي ايضا : النسق المنظم للخدمات و الأجهزة والتي يتم اعدادها لمساعدة الافراد والجماعات على تحقيق مستويات مناسبة للصحة والمعيشة ولتدعيم العلاقات الشخصية والاجتماعية بما يمكنهم من تنمية قدراتهم وتحسين مستوى احتياجاتهم ومجتمعاتهم.

ونستطيع ان نصف الحماية الاجتماعية بأنها اكثر من مجرد نظام اجتماعي فهي تتضمن عددا من المهن وهي تقدم بقصد المساعدة كما تتضمن العديد من الخدمات لمواجهة الحاجات الاجتماعية ونتيجة لزيادة الفقر وانتشار اثاره في المجتمعات فانه كان لابد من ذلك النسق المعقد من الاجهزة لمواجهة الفقر.

ان شبكات الامان الاجتماعية اصبح مفهومها لدى الموظف والمواطن ينحصر بمفهوم شبكة الحماية الاجتماعية ومن الناحية الواقعية هي كذلك.

إلا ان المفهوم العلمي الاجتماعي يعد الحماية الاجتماعية جزءا من مفاهيم الامان الاجتماعي كما اوضحنا.

اما الحماية الاجتماعية فهي نمط او شكل من اشكال شبكات الامان يشمل بصفة خاصة الفقراء او معدومي الدخل بسبب البطالة او العوق ومن ثم فان الحماية الاجتماعية هي اجراء مؤسسي منظم مدعوم تشريعا يعبر عن مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها ويستهدف تحقيق الامن الاقتصادي بالدرجة الاولى لمن يعاني الافتقار لهذا النمط من الامن.

وقد تطور مفهوم الحماية الاجتماعية في العراق وعلى شكل مراحل متعددة ومتنوعة , اذ كانت الحماية في مفهومها الاول تمارس بشكل طوعي , وبعد تاسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 1939 اصبح المفهوم اكثر اتساعا ويمارس عبر مؤسسات اجتماعية منتظمة وشهدت تلك المراحل تطور العديد من الانظمة والمؤسسات التي تقع على عاتقها تنظيم العمل الاجتماعي من عام 1980 وصدور القانون 126 وما تلاه القرار 98 لسنة 2000 حيث تم شمول عدة فئات باعانة الرعاية الاجتماعية .

ان الظروف التي مر بها العراق وخاصة بعد اجراء التغييرات في البنية السياسية وما رافقها من تغيير في البناء الاداري وحصول متغيرات كبيرة على مستوى التنظيم الاجتماعي تطلب الامر مواجهة ذلك وكانت هذه الانطلاقة للمشروع الكبير شبكة الحماية الاجتماعية .

ان تنفيذ برنامج حماية كبير وفي ظل ظروف صعبة كان الامر يتطلب اضافة جهد مساند لجهد الوزارة في اعداد وتنفيذ برامجها وقد كان التعاون الدولي في هذه المرحلة ضرورة ملحة اوجبتها الظروف الحادثة .

وقد كان ثمار هذا التعاون هو تعزيز الشراكة ويجاد اكثر من منفذ للحلول للمشاكل التي صاحبت البرنامج وقد تعززت هذه الاجراءات من خلال الاجهزة والمعدات التي تم نصبها في بغداد والمحافظات وكذلك حصول الوزارة على برنامج تقني متطور ساهم في العديد من الاجراءات الايجابية في عمل دائرة الحماية الاجتماعية .

وكانت الزيارات التعليمية الاستطلاعية واحدة من الانجازات الكبيرة التي كان لها الاثر في التعرف على تجارب الدول الاقليمية المحيطة بالعراق والتي كان لها نفس الظروف التي عاشها العراق وطبيعة المعالجات والحلول التي وضعتها تلك الدول في اغناء تجاربها وديموميتها , ولذلك استفاد المشاركون في هذه الجولات في التعرف على كل المفردات التي ساهمت في نجاح برامج الحماية الاجتماعية في كل من تركيا وجورجيا ولبنان واندونيسيا ومقارنتها بالواقع العراقي او ما وصل اليه برنامج الحماية الاجتماعية في العراق .

واخيرا استنتج المشاركون على ان السياسة الاجتماعية في تلك الدول بنيت على اساس نقل الافكار من واقعها النظري الى مجال التطبيقات العملية والتاكيد على اهمية الاستثمار البشري وتنمية الشراكة الاجتماعية

واعتماد الاساليب العلمية في تنفيذ وتخطيط البرامج الحمائية , وكذلك تكمن اهمية هذه البرامج في مواجهة الاخطار والكوارث الطبيعية التي قد تحدث واخذ التدابير اللازمة لمواجهتها .

مراحل تطور الحماية الاجتماعية في العراق .:

بقيت مهمة الرعاية الاجتماعية في العراق لسنوات طويلة ممتازة ومتضمنة مفهوم شبكة الحماية الاجتماعية اكثر التصاقا بالجهد الطوعي الذي ظهر اواسط الثلاثينيات من القرن الماضي من خلال انشاء اول مؤسسة خاصة للأيتام حيث كان هذا الاتجاه امتدادا لخبره اجتماعية موروثه تقوم على اساس التكافل الاجتماعي الذي تعززه القيم الدينية والأخلاقية.

وحتى نهاية الاربعينيات ظهرت مؤسسات عديدة للأيتام والمعوقين تمولها وتشرف عليها جمعيات اهلية فضلا عن صدور القانون رقم (27) لسنة 1936 في مجال علاقات العمل والعمال والضمان الاجتماعي .

وبعد تأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام 1939 اخذت على عاتقها مهمة تقديم الرعاية والخدمات الاجتماعية وفي عام 1946 ابتدأت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية محاولاتها لإنشاء عدد من هذه المؤسسات وتنظيمها بصورة تؤمن الحد الأدنى من النجاح حيث صدر نظام دور العجزة رقم (47) لسنة 1947 والذي ظل ساريا حتى صدور النظام رقم (10) لسنة 1959.

وتم انشاء اول مركز اجتماعي في العراق عام 1949 والذي اصبح فيما بعد من تشكيلات مديرية الخدمات الاجتماعية عام 1952 وفي عام 1956 صدر القانون رقم (27) الخاص بالضمان الاجتماعي وقد عهد تنفيذه الى مديريةية العمل والضمان الاجتماعي والتي اصبحت فيما بعد وبموجب القانون رقم (112) لسنة 1969 مؤسسه متخصصه بشؤون التقاعد والضمان الاجتماعي ومن ثم صدور القانون رقم (39) لسنة 1971 وتعديلاته اما المرحلة الممتدة بين 1958- 1968 فتكمن اهميتها في صدور قانون المؤسسات الاجتماعية رقم (42) لسنة 1958 وفي عام 1964 صدر نظام رعايه الاحداث رقم (52) لايواء الحدث فاقد الابوين او احدهما وليس له معيل شرعي .

وفي عام 1980 صدر قانون الرعايه الاجتماعيه رقم (126) وتلاه القرار رقم (98) لسنة 2000 حيث تم بموجب القانون والقرار شمول عدة فئات بأعانه ماليه سميت (راتب رعايه الاسره) تحصل عليه الاسره من خلال جملة من الاجراءات .

ان مرور العراق بظروف خطيره مختلفه المستويات وبالغه الدقه والتعقيد استوجب اعاده النظر بقانون الرعاية الاجتماعية بما يتناسب واتساع مفهوم الحماية الاجتماعية في العهد الجديد والتي من بينها تحقيق الامن وبالتخصيص الاجتماعي والحمايه الاجتماعيه. ولذلك برزت الحاجة الى ايجاد الحلول وعندئذ انطلق مشروع شبكة الحماية الاجتماعية . توسيعا لما ورد بقانون 126 في فصله الخاص براتب رعايه الاسره .

تطبيقات الحماية الاجتماعية في العراق .:

بعد عام 2003 فرضت مجموعه من التحديات نفسها على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . وكان بعض هذه التحديات موروثا بسبب عدم استيعاب القوانين السابقة لمتطلبات الحماية الاجتماعية المتواكبة مع الحراك الاجتماعي المحلي والدولي.

وكذلك بسبب ما حصل نتيجة العمليات العسكرية ومارافقها من اجراءات ادارية واسعة النطاق ومنها حل الكثير من المؤسسات وتسريح العاملين فيها الامر الذي جعل تلك التحديات (المورثة والحادثة) تشكل ظروفًا ضاغطة على الوزارة وتندفع بوجه الامكانيات البشرية والمادية والادارية والتقنية للوزارة بصوره مفاجئة ولا سابقه لها.

ويمكن تأشير تلك التحديات الموروثة ولأغراض هذا المشروع حصرا بالاتي :-

- ان الوزارة كانت مهمشة وان دورها لم يكن محسوبا من الادوار الفاعلة في المجتمع.
- ان تشريعاتها لم تكن مستوعبه لمستوى الحراك الاجتماعي والاقتصادي (المحلي – الاقليمي- الدولي).
- ان تخصيصاتها المالية والادارية والتقنية لم تكن تمثل الحد الادنى لمتطلبات دورها المطلوب.
- ان الوزارة كانت قبل عام 2003 معزولة عن مواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية الحاصلة في العالم.
- ان نشاطات عمل الوزارة ودوائرها لم تكن موزعة توزيع عادلا من حيث الكم والنوع على وحدات التقسيم الاداري لعموم العراق.
- افتقاد الوزارة ودوائرها لقواعد المعلومات التفصيلية والاختصاصات العلمية والانسانية في مجال البحث الاجتماعي .
- الوعي المجتمعي العام بأهمية مكانة العراق النوعية من معظم النواحي ولاسيما موارده المالية مع تخلفه من حيث مستوى المعيشة والحداثة بالقياس الى دول كثيره تفوقت عليه مع قلة مواردها البشرية والمالية .
- افتقاد نشاطات الوزارة الى استخدام التقنيات والبرامج التقنية المتطورة ولا سيما نشاطات الربط الشبكي الذي يساعد على انجاز الاعمال.

التحديات الحادثة بعد العام 2003

- ازدياد مساحة الحرية التي اتاحت للمواطنين التعبير والمطالبة بحقوق كاملة.
- ازدياد اعداد الفئات الاجتماعية المحتاجة ولمختلف الاسباب .
- ازدياد مبلغ الاعانة .
- استعادة الوزارة لأهمية دورها الفاعل في المجتمع .
- اطلاع المواطن على حقائق مستويات التطور الاجتماعي بتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية في دول العالم من خلال وسائل الاتصال والاعلام المختلفة الحديثة بعد رفع الحظر عن استخدامها .
- تعرض البنى التحتية للوزارة ودوائرها كافة الى التدمير .

ان هذه التحديات جعلت الوزارة تستجيب لمواجهتها وكان من اولويات الاستجابة الاهتمام بالبنى التحتية وتأهيل وحداتها واستئناف عملها.

وكان قانون الرعاية الاجتماعية رقم (126) لسنة 1980 وفي بابه المكرس لرعاية الاسرة فقد خصص راتبا لشرائح محدودة من المجتمع ووضع لها شروطا واليات تنفيذية مدروسة الا ان مبلغ الاعانة كان اقل مما يجعله ذات تأثير في سد فجوة الفقر وليس خط الفقر حيث لم يكن له تأثير على مستوى معيشة تلك الشرائح فضلا عن انه لم يكن على ما خذ جدي ولذلك كان عدد المشمولين بالاعانة ومن جميع الفئات لا يتعدى (69) الف اسرة خلال عشرين سنة .

ولذلك فقد تم اللجوء الى استحداث مشروع شبكة الحماية الاجتماعية كما تم اعداد مشروع قانون له وكان موضع دراسة الجهات المعنية انذاك .

ان الانعطافة الكبيرة في هذا المشروع تجلت بزيادة عدد الاسر المشمولة بالاعانة وصلت الى حوالي مليون اسرة كما تجلت بزيادة مبلغ الاعانة.

وبما ان الظروف الضاغطة التي واجهت الدولة العراقية نتيجة ما مر ذكره من اسباب موروثية وحادثة في عام 2003 فقد كان الوضع يتطلب الاسراع بتنفيذ المشروع ولذلك رافقته الكثير من الاخطاء ومواطن الضعف بحيث اصبحت منافذ للاختراقات من اشخاص ومجموعات ضعيفة النفوس مما ادى الى اخفاقات في العملية التنفيذية كما ان هناك الكثير من الاجراءات غير المدروسة ادت الى جعل هذا النشاط والتجربة الانسانية الرائدة منطقة هشة ويمكن تحديد اهم مواطن الخلل في.

- عدم اقرار مشروع قانون الحماية الاجتماعية في حينه وبالتالي اصبح اصدار التعليمات خاضعا للاجتهادات.
- ضعف ترابط الهياكل الإدارية وتداخل عمل الوحدات الادارية.
- عدم تحديد المسؤوليات بدقة واصدار التعليمات مع توصيفات لانواع النشاط الذي يؤديه الموظف.
- عدم تناسب اعداد الملاكات العاملة مع نوعية النشاط الذي يؤديه.
- عدم تحديد سقف زمنية لا نجاز المعاملات.
- ضيق مساحة ومكان تحرك الموظف والمواطن وتداخله بسبب قلة البنى التحتية.

ان مشروع شبكة الحماية الاجتماعية الذي بدئت مباشرته في بداية العام 2006 يعتبر من المشاريع الكبرى التي تبنتها الدولة العراقية لمواجهة الازمة الكبيرة في المجتمع العراقي وتنامي خط الفقر وغياب فرص العمل وازدياد اعداد العاطلين لذلك كان الاتجاه السائد هو توسيع مظلة الشمول والانتقال بها من العدد القليل غير المؤثر الذي مر ذكره الى اعداد كبيرة جدا تتجاوز المليون اسره واذا ما أخذنا متوسط عدد افراد العائلات المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية فأننا نجدها تتكون من خمسة افراد وهذا يعني ان هذا المشروع سوف يغطي ما يقرب الخمسة ملايين فرد من العراقيين ومن هذه المعطيات نجد ان حجم الاهتمام الكبير ولد مهمة كبيرة جدا تقع على عاتق الوزارة والكيفية التي يجب بها ادارة مثل هكذا مشروع يحتاج الى امكانيات مادية وبشرية كبيرة جدا حتى تتناسب مع طبيعة هذا الشمول واستيعاب كل جوانبه من خلال التنفيذ السليم للبرنامج وايصال الاعانات الى مستحقيها . وبسبب تواضع القدرات المادية والبشرية الموجودة في الوزارة وللأسباب التي مر ذكرها وقلة المستلزمات الاخرى وخاصة البنية التحتية وافقار الوزارة الى وجود قواعد بيانات دقيقة

لمعرفة حجم المشكلة الاجتماعية وامكانية التعرف على اعداد المشمولين فعلا حتى يمكن استهدافهم في البرنامج .

فان ذلك يحتاج الى جهود اكبر من جهود الوزارة خصوصا اذا ما عرفنا ان تنفيذ البرنامج لم يرتكز بالأساس على دراسات علمية متخصصة تساعد على تأشير كل المعطيات الممكنة التي يمكن ان تأخذ بنظر الاعتبار وبسبب ضيق الوقت المتاح للوزارة وللظروف الضاغطة والتي كانت بحاجة الى معالجات سريعة باشرت الوزارة تنفيذ البرنامج كما ان مفهوم الاعانة بقي في حدود تقديم المبالغ المالية الشهرية غير المشروطة او البديلة.

اضافة الى ذلك ولغرض مواجهة تلك التحديات وتامين المتطلبات الاجتماعية كان لا بد من وضع تصورات عديدة لتنفيذ شبكات امان واسعة النطاق تأخذ على عاتقها النهوض بالمجتمع وتقليل الفجوة بين ابناؤه ولذلك كانت الوزارة تعمل باتجاهات متعددة ومنها القروض الميسرة لاقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل والتي شملت فئات العاطلين عن العمل من الخريجين موزعة توزيعا جغرافيا لتشمل كل محافظات العراق وتنوعت هذه المشاريع ما بين خدمي وتجاري وصناعي وزراعي واخرى .

وكذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر للمحافظات الاكثر فقرا في العراق ويشمل فئات الارامل والمطلقات المعيلات لأسرهن والمعاقين الفقراء القادرين على العمل والاسر غير المستقرة في اماكن الطمر الصحي والمطلق سراهم من السجون المهجرين العائدين الى مناطق سكناهم والعاطلين عن العمل من الفقراء والمتسولين والمشمولين ببرنامج القروض الميسرة السابق ولم يتم منحهم القرض وبميزانيات معتمدة للخطط الاستثمارية للاعوام (2012-2013-2014) .

التعاون الدولي ..

كان لا بد من ادوات كثيرة تساهم في إنجاح البرنامج ومنها اعداد الملاكات الادارية والفنية القادرة على مواكبة هذا التحول وصياغة استراتيجيات مرادفة للعمل لتجنب انزلاق البرنامج لا سباب كثيرة ومنها عوامل الفساد الاداري والمالي التي قد تصيب البرنامج وهو ما حدث فعلا عند بداية تطبيقه لوجود ضبابية في التعامل وعدم وضوح الرؤيا وغياب التخطيط المنظم وعدم وجود التشريعات القانونية التي تنظم عمل شبكة الحماية الاجتماعية والتعليمات التي تسهل عمل الموظفين وكذلك بناء برامج تقنية متطورة تساهم في بناء قواعد بيانات دقيقة تستند عليها الدائرة في اتخاذ قراراتها.

ولقد كانت الفترة الماضية وخصوصا بعد عام 2006 بداية لذلك التعاون مع البنك الدولي في دعم مشروع شبكة الحماية الاجتماعية الطارئ في العراق من خلال تقديم المنحة المالية الخاصة بتوفير الاجهزة والمعدات اللازمة للمشروع وتوفير كل المستلزمات المتعلقة بتصميم برنامج تقني يساعد في عملية صرف الاعانات وقد شهدت بداية عام 2011 مرحلة من مراحل تطور هذا التعاون وخاصة بعد ان تم تهيئة ادارة جديدة للمشروع وبالتعاون مع الدائرة المستفيدة (دائرة الحماية الاجتماعية) والبنك الدولي شهد حالة تطور كبير في انجاز الاعمال وبعد ان عقدت سلسلة من ورش العمل بين الجانبين ظهرت جليا النسب المرتفعة بالإنجاز وخاصة في بناء قواعد البيانات ونصب (السيرفرات) وتفعيل الاشارة وكذلك اكتساب القائمين على المشروع الخبرة الفنية اللازمة لمواكبة العمل ويمكن تلخيص تلك التطورات بالاتي :

- الانتهاء من بناء قواعد البيانات الخاصة بالمستفيدين وبشكل كامل وفي جميع محافظات العراق .

- اكتمال عمليات تنصيب الخوادم (السيرفرات) وتفعيل الاشارة في جميع المحافظات .
- ساهم هذا التعاون في تطور اليات العمل وخصوصا بالاستفادة من تلك الأجهزة والمعدات في الكشف عن مواطن الخلل والفساد وابعاد غير المستحقين من برنامج الحماية الاجتماعية .
- حصول الوزارة على قرار من مجلس الوزراء باتخاذ الاجراءات القانونية بحق المتجاوزين ومتابعتها مع الجهات ذات العلاقة وتطبيق القوانين بحقهم اذا تم استعادة المبالغ المتجاوز عليها من قبل الموظفين والعمل جاري لغاية الان .
- انتظام صرف الدفعات المالية ومنذ بداية العام 2011 بحيث تصرف في مواعيدها المحددة دون اي تأخير وعن طريق البطاقة الذكية .
- بناء قاعدة معلومات خاصة بالمتجاوزين من موظفي دوائر الدولة وارشفة كافة المعلومات المتعلقة بهم وتنظيم اجراءات استرداد الاموال منهم.
- من خلال امتلاك الوزارة لهذه الاجهزة والمعدات التي وفرتها منحة البنك الدولي والجهود التي تبذلها الوزارة اصبحت مهينة اكثر من غيرها في حالة المباشرة بمشروع الحوكمة الالكترونية للدولة العراقية.
- افاد التعاون المثمر ومن خلال النجاح الذي حققته الدائرة في استخدام التقنيات التكنولوجية بتزويد الوزارة برؤية احصائية متكاملة عن طبيعة توزيع خارطة الشمول في بغداد والمحافظات مما جعل الوزارة تتخذ قرارات استراتيجية بشأن التوزيع العادل للاستهداف وخاصة في القرى والارياف مما يعني ان هذه البرامج قد وفرت اساسيات التوزيع العادل لحصص المحافظات وتوزيعها بين الأفضية والنواحي والقرى والارياف دون ان تستأثر بها مراكز المحافظات .
- والجدول الاتي يلقي الضوء على اهم المراحل في مشروع شبكة الحماية الاجتماعية ويبين اهم نقاط القوة ومكامن الضعف في هذا البرنامج والافاق المستقبلية المتصورة لغرض اجراء الاصلاحات مستقبلا.

التحديات والفرص	نقاط الضعف	نقاط القوة	المراحل
تحتاج الوزارة الى وضع اليات استهداف اكثر فاعلية خصوصا بعد اكتمال عمليات الربط الشبكي لجميع المحافظات وامكانية دراسة هذه الخطوات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .	1. فنوي لم يعتمد معايير خط الفقر. 2. لم يعتمد برنامج ينمي رأس المال البشري كالدفعات النقدية المشروطة (التربوية + الصحة)	تقديمها إعانات نقدية للأسر الفقيرة والفئات المشمولة بالقانون (ارامل , مطلقات , عاجزين , ايتام , طالب متزوج)	الية الاستهداف
يحتاج الى دراسات احصائية تأخذ بنظر الاعتبار مواطن الفقر وزيادة الاهتمام بها اعتماد خارطة الفقر .	لم يأخذ بنظر الاعتبار المناطق الأكثر فقرا بالعراق .	البرنامج يغطي جميع مناطق العراق وحسب النسب السكانية (أي التوزيع الديموغرافي) وكذلك التوزيع حسب الافضية والنواحي والارياف .	نسبة التغطية

اعتماد برامج الدفعات النقدية المشروطة	لم تقدم برامج اضافية او الخدمات البديلة والمشروطة .	اعانات نقدية تقدم للاسر والافراد .	طبيعة الاعانات المقدمة
الحاجة الى نظرة انسانية فاعلة من قبل الجهات ذات العلاقة بإضافة مصادر او تخصيصات مالية للوزارة لتقديم الاعانات المادية او الخدمات الاضافية والبديلة .	محدودية هذه الميزانية بحيث يصبح من الصعب تطوير برامج تقديم الاعانات لتصبح ذات فعالية اكثر ومؤثرة وكذلك تطوير الليات الاستهداف	تخصص الدولة ميزانية للدائرة لغرض تقديم الاعانات النقدية .	الموازنة المتاحة
العمل على انشاء قاعدة بيانات تضم جميع بيانات موظفي الدولة والجهات التي تقدم اعانات وخدمات اجتماعية اخرى	1. غياب الرقم الوطني الموحد . 2. انعدام وجود السجل الموحد	1- ربط المحافظات بقاعدة بيانات موحدة . 2- كشف حالات التكرار الناتجة عن الخطأ المتعمد او الغير مقصود . 3- امكانية المحافظة على سرية المعلومات كون ان البرامج المطبقة حاليا فيها نسبة من الامنية . - امكانية استخراج الاحصائيات المتعددة الاغراض وبتائج دقيقة جدا وحسب أي تصنيف	قواعد البيانات
الحاجة الى حملات اعلامية وعلى كل المستويات لتوعية المجتمع باهمية برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للشرائح المستهدفة باعتبارها فئات هشة وضعيفة وبحاجة ماسة لهذه الاعانات وعلى الجميع تحمل المسؤولية تجاه هذه الشرائح والابلاغ عن المتجاوزين وضعفاء النفوس وكذلك توعية مؤسسات الدولة بالعمل على تزويد الوزارة بقواعد البيانات الخاصة بمستفيديها لمقاطعتها والكشف عن اسماء الموظفين	وجود الفراغ القانوني وعدم اصدار التشريعات الصارمة التي تحد من الفساد الاداري وعدم وجود البرامج التعبوية التي تخص هذا البرنامج وافتقار مؤسسات الدولة الاخرى لقواعد البيانات دقيقة وكذلك عدم وجود ربط شبكي بين الوزارات.	1- تحديد إجراءات ادارية صارمة للحد من الرشوة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري . 2- اتاحت التطبيقات التقنية المجال للإدارة للتعرف على مواطن الخلل والاختراقات الحاصلة في عملية الاستهداف وخاصة من خارج الوزارة . 3- اتخاذ بعض الاجراءات المهمة وخاصة في التغييرات الادارية لإعادة هيكلة بعض الدوائر والأقسام بما ينسجم والتخصص الوظيفي والكفاءة والنزاهة .	اساليب ضبط الرشوة

<p>المتجاوزين على تفعيل دور الحوكمة الالكترونية في برامج شبكة الحماية الاجتماعية والاسراع بتنفيذها لان ذلك يسهل من عملية الاتصال بين المحافظات وكذلك اهتمام الدولة بضرورة منح المواطنين الرقم المدني مما يسهل عملية بناء قواعد البيانات باعتباره مفتاح اساسي ودقيق.</p>			
<p>الحاجة الى تبني برامج اكثر فاعلية او العمل على تطوير البرامج الحالية بما ينسجم والتطلعات لبناء مجتمع خالي من الفقر</p>	<p>غياب الشراكة بين مؤسسات الدولة في ادامة وتطوير البرامج الحماية فضلا عن الدور المتلاشي لمنظمات المجتمع المدني</p>	<p>تبني الدولة هذه البرامج والاستراتيجيات كان لها الاثر الكبير في المساهمة بانخفاض نسبة الفقر في بعض مناطق العراق .</p>	<p>الاستدامة</p>

وكذلك ايضا كان من ضمن المنجزات التي تحققت القيام باجراء الزيارات التعليمية الاستطلاعية للتعرف على برامج الدول المثلى في مجال الحماية الاجتماعية , وفعلا تم تنظيم الزيارات التعليمية الاستطلاعية لاربع دول هي (تركيا , لبنان , جورجيا و اندونيسيا) من حيث (الاهداف , الحداثة , الشمولية , المكونات , نظم الشمول , التشريعات , المقومات التي استند عليها البرنامج , طبيعة الاهداف , البحوث والدراسات , الشراكة الاجتماعية و استخدام التقنيات المتطورة) واهميتها القصوى بمدى التأثير على كوادر الوزارة في بلورة قانون بمستوى الطموح من ناحية البناء المؤسسي والتقني والتطبيقي ومن هنا بدئت مرحلة الدعم الفني المقدم من قبل البنك الدولي اذا تضمنه اقامة عدة دورات وورش عمل شارك فيها العديد من كوادر الوزارة في المركز والمحافظات كانت قد اسهمت فعلا بالمضي قدما لتشريع قانون للحماية الاجتماعية يكون متضمناً لكل المعايير التكاملية من نواحي (البناء المؤسسي , الاستهداف , النواحي التقنية , الاستدامة الفاعلة و امكانية مواكبة التطورات) مرتكزا على نتائج مستخلصة اكان ابرزها :

- بناء السياسة الاجتماعية في تلك الدول وفي اطرها العام على نقل الافكار في الجانب النظري الى الجانب العملي بالتزامن مع الحملات الاعلامية المكثفة التي كان لها اثراً كبيراً في تغيير عقلية المستفيدين والقائمين على البرنامج . وقد تخلف برنامج الحماية الاجتماعية في العراق بسبب ضعف الحملة الاعلامية التي كان ينبغي توافرها لترفد البرنامج بمعطيات جديدة تساهم في ديمومته وتجاوز العقبات التي تعترضه و اشاعه ثقافة اجتماعية تساهم في الحد من التجاوز على البرنامج.
- ركزت السياسات الاجتماعية في تلك الدول على اهمية الاستثمار البشري وتنميته من خلال تقديم الاعانات المشروطة والتي توضح مدى الاهتمام بالجوانب الصحية والتعليم وضمان عدم تسرب الابناء ورعاية

- الحوامل وهو ما عكس الوجه الحقيقي لاهتمام تلك البرامج بالعناية بالفئات المحتاجة الى الخدمات الاخرى غير تلك المتعلقة بالحاجات البيولوجية والذي سبق وان اشرنا اليه في موضوع مفهوم الفقر.
- ادت هذه البرامج في كثير من الاحيان الى المساهمة في انخفاض نسبة الفقر في تلك الدول.
- طبيعة الشراكة الاجتماعية في المجتمعات ساهمت وبشكل فاعل في تطوير تلك البرامج وجعلها فعالة وذات تأثير بسبب الشراكة وتحمل المسؤولية الاجتماعية اتجاه الوطن وشعور الجميع بالمساهمة في هذه البرامج قلل من المشاكل التي تواجهها عكس ما موجود في البرنامج العراقي في بدايته اذ يفتقد لهذه الميزة.
- تنامي دور هذه البرامج في تطوير ادوات الاستهداف وخرجها من العامل المادي بحيث اصبحت البرامج التدريبية من المميزات الاساسية لتلك البرامج في مساعدة الاسر والافراد على تكوين ذاتهم وممارسة نشاطات اكثر فاعلية من تقديم المنح المالية لها.
- عملت هذه البرامج الحمائية في تلك الدول بالأسلوب العلمي والمنهجي الذي ساهم وبشكل كبير على تحديد الاولويات وتأثير مواطن القوة والضعف في رسم السياسة الحمائية ضمن برامج واسعة وشاملة لتطوير البيئة الاجتماعية والمساهمة في رفع قدرات مواطنيها على استيعاب تلك السياسة.
- تطور اساليب العمل من خلال التأكيد على استخدام اليات متطورة ساهمت في الحد من الفساد الاداري والمالي وهيأت مستلزمات اتصال واسعة النطاق يستطيع من خلالها المواطن التعرف على موقفه ومدى امكانية شموله بالإعانة من عدمها.
- اصبحت هذه البرامج ومن خلال التطبيق السليم عامل قوة لأنظمة تلك الدول من خلال مد جسور من الثقة للمواطن وتوجيه الانظار بان المشكلات الاجتماعية لم تكن فقط مشكلة الشخص المحتاج سواء الاحتياجات البيولوجية او الرغبات الاخرى وانما هي برنامج لنجاح النظام السياسي والاداري والاقتصادي للدولة بحيث نضجت افكار مواطنيها على ان رعايتهم وتوفير مستلزماتهم هي جزء كبير من اهتمام الدولة لا يمكن التفريط بها.
- من خلال ما تم الاطلاع عليه في هذه البرامج يتجلى بوضوح ان المعالجات الاجتماعية وخصوصا في مراحل الانتقال او التحول في كثير من الاحيان لا يمكن تجاهلها او التقليل من اهميتها بل بالعكس يجب ان تكون لها اولويات وخطط لتنفيذها.
- هناك دور واضح لجهود الجهات الداعمة لهذه البرامج وخصوصا الجهات المتخصصة في الشأن الاجتماعي والعاملين في البنك الدولي من خلال تقديم الاستشارات الفنية والادارية والتي واكبت عملية التنفيذ كان لها اثرا كبيرا في اثناء هذه البرامج بالخبرات المتنوعة.
- زادت هذه الزيارات التعليمية الاستطلاعية للمختصين العراقيين في امتزاج خبراتهم مع خبرات القائمين في تلك الدول على برامج الحماية الاجتماعية للتعرف على طبيعة بناء البرامج والمشاكل التي تواجهها وكيفية العمل على تجاوز العقبات وامكانية نقل التجارب ما بين تلك الدول.
- قد يكون من المفيد ان بعض ملامح التطبيقات الاجتماعية وخصوصا من ناحية النظرة الانسانية يبدو ان برنامج الحماية الاجتماعية في العراق من اوائل البرامج التي تمثل بها النظرة الانسانية الكبيرة في التعامل مع معطيات المشكلة الاجتماعية.
- اظهرت تلك الزيارات تعاوناً ربما بسيطاً بين برامج تلك الدول وهذا يظهر في كيفية النهوض بالمجتمعات بسبب ما ورثته من تركة ثقيلة في فساد الانظمة الادارية وعدم قدرتها في بعض الاحيان على انجاز

متطلبات المرحلة الجديدة. وقد شهدت هذه الفترة من التعاون ولادة قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لعام 2014 .

قانون الحماية الاجتماعية رقم 11 لعام 2014

إنسجاماً مع النظم الدولية في الحماية الاجتماعية ومن أجل الارتقاء بالمجتمع العراقي الى مصاف المجتمعات المتقدمة التي توفر لها حكوماتها مستلزمات ووسائل الحياة الكريمة ، وبغية رفع المستوى المعاشي للأفراد والاسر دون خط الفقر وإيجاد نظام تكافل اجتماعي والتأسيس لنظام الضمان الاجتماعي لغير العاملين في المستقبل ، ولتقديم الخدمات الاجتماعية في مجالات التربية والصحة والسكن والتعليم والتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة بشأن توفيرها لهم قدر تعلق الامر بها ، وإعداد القادرين على العمل من المستفيدين من خلال برامج التدريب والتأهيل التي تمكنهم من الاندماج في سوق العمل وانسجاماً مع أحكام الدستور شرع هذا القانون , شهد الولادة بتاريخ 2014/2/25 حيث صوت مجلس النواب عليه ليدخل حيز التنفيذ بتاريخ 2015/7/1 والذي تضمن اليات استهداف علمية ودقيقة تعتمد معايير خط الفقر كأساس للدخول في مظلة الحماية الاجتماعية كما اسس لهيئة لها الشخصية المعنوية في القدرة على بلورة التشريعات وصنع القرار كما تضمنه برامج نوعية اخرى كبرامج الدفعات النقدية التي تشترط الالتزام بالصف المدرسي والانظام بزيارة المراكز الصحية للاطفال دون الخامسة والنساء الحوامل مما يسهم في بناء جيل قادر على تنمية رأس المال البشري مؤسساً لكسر حلقة الفقر المتأتية من تفشي ظاهرة الامية انتشار اوبئة والامراض , مساهما في تعزيز قيم التكافل الاجتماعي من خلال تأسيسه لصندوق متنوع بموجبه مصادر التمويل سامحة للمشاركة في رفدة من قبل طبقات واسعة من المجتمع مرسخاً لمفاهيم العدالة والشفافية والنزاهة من خلال منح المواطن فسحة التظلم امام محكمة القضاء الاداري خلقاً لبيئة قانونية حامية للعاملين المنفذيين .

اهداف قانون الحماية الاجتماعية

- ضمان حياة كريمة لكافة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر .
- المساهمة في تعزيز الترابط والتكافل الاجتماعي .
- توفير الاستقرار النفسي والمادي للأفراد والاسر الفقيرة .

هيئة الحماية الاجتماعية

الغرض من تأسيسها الاشراف على تنفيذ القانون الجديد وسيتم تحديد المسؤوليات المناطة بها من قبل مجلس الوزراء , وترتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وحسب ما نصت عليه المادة الرابعة من القانون .

- تتكون الهيئة من عدة تشكيلات مشار اليها في القانون وتحدد مهامها بنظام داخلي يصدره رئيس الهيئة .
- تتولى الهيئة التنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة لتقديم الخدمات الاجتماعية للأفراد او الاسر المشمولة بأحكام هذا القانون .

- تمتلك الهيئة المرونة في اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل اجراءات التنفيذ فيما يخص الدفعات النقدية المشروطة او الخدمات الاجتماعية دون الرجوع الى الجهة التشريعية .

تشكيلات هيئة الحماية الاجتماعية

- رئيس الهيئة
- مكتب رئيس الهيئة
- قسم شؤون المواطنين
- قسم التدقيق والرقابة الداخلية
- قسم التخطيط والمتابعة
- دائرة الحماية الاجتماعية
- دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة
- الدائرة القانونية والادارية والمالية
- صندوق الحماية الاجتماعية
- مركز تكنولوجيا المعلومات .

اثر القانون في تحسين الية الاستهداف

تمت صياغته باشتراك مؤسسات وجهات متعددة في مناقشات مسودة القانون مما خلق تصورات ورؤى وافكار جديدة تعكس أهمية الحماية الاجتماعية ودورها في الحفاظ على النسيج الاجتماعي . اذ اعتمد اليات علمية في تشخيص الفقراء من خلال استمارات البحث الاجتماعي والرجوع الى خارطة الفقر والمسح الديموغرافي والتي تركزت على محورين .

- المحور الاول :. تحديد المشمولين بموجب المادة السادسة من القانون بالاعتماد على البحث الاجتماعي وفق استمارة خاصة تعدها الهيئة وبالتنسيق مع وزارة التخطيط تعتمد على بيانات الفقر مما يتوجب تعيين العدد الكافي من الباحثين الاجتماعيين سيما وان المعايير الدولية حددت ان يكون باحث اجتماعي لكل 350 اسرة من اجل منع الشمول العشوائي الذي يسبب هدر في الاموال المخصصة للأسر المشمولة .
- المحور الثاني :. التحقق من موارد المتقدمين من خلال التقاطع مع جميع البيانات التي يحصل مركز تكنولوجيا المعلومات عليها من الجهات الحكومية وغير الحكومية والتي اصبحت ملزمة بموجب القانون وحسب ما نصت عليه المادة 20 تقديمها الى الهيئة والتي تتضمن المبالغ والخدمات الاجتماعية للأفراد والأسر التي تتقدم لطلب الاعانة او الخدمات الاجتماعية .

الاعانات النقدية والخدمات الاجتماعية الأخرى

تتولى الهيئة تقديم الاعانات على النحو الآتي وفقا للمادة ثامنا من القانون :

- تقديم اعانات نقدية يمنح الفرد بموجبها مبلغا قدره 105 الف دينار وصولا الى 420 الف دينار للأسرة المتكونة من اربعة اشخاص فما فوق .
- تقدم اعانة نقدية مشروطة بموجب تعليمات يصدرها رئيس الهيئة يحدد فيها الحد الأدنى والاعلى للإعانة لضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية في التعليم والصحة .
- تتولى الهيئة مساعدة المشمولين في الدخول الى سوق العمل من خلال التدريب المهني وبناء القدرات والحصول على فرص العمل وقروض المشاريع المدرة للدخل .

اليات الحصول على اعانة الحماية الاجتماعية



الوحدات الفرعية (محطات الاستقبال)

بموجب قرار من رئيس الهيئة تشكل لجان فرعية في الوحدات الادارية لكل محافظة ويتم توفير المكان المناسب مع كافة المستلزمات الضرورية لتأدية مهامها التي حددتها الهيئة وهذه اللجان تمثل محطات استقبال قريبة من اماكن وجود المتقدمين للحصول على الاعانات والخدمات الاجتماعية ويتولى مدير قسم الحماية الاجتماعية في المحافظة البت في طلب منح الاعانة بقرار مسبب خلال 30 يوم من تاريخ تسجيله .

صندوق الحماية الاجتماعية

يدير الصندوق مجلس ادارة يرأسه رئيس الهيئة وعضوية دوائر الهيئة والوزارات ذات العلاقة ولرئيس الهيئة اقتراح تمثيل جهات اخرى في مجلس الادارة .

تتكون إيرادات الصندوق من التخصيصات المالية من الموازنة العامة الاتحادية للدولة اضافة الى إيرادات من جهات متعددة للتعبير عن المساهمة في تعزيز التكافل الاجتماعي حسب نص المادة 18 من القانون .
أدناه إيرادات صندوق الحماية الاجتماعية وحسب ماجاء بالمادة 19 من القانون .:

- التخصيصات المالية من الموازنة العامة الاتحادية للدولة
- الاعانات والمنح والهيئات وفقا للقانون
- نصف شركة من لا وارث له
- 1 % من أرباح الشركات الحكومية
- 0.0025 تستقطع من رواتب موظفي الدولة والمكلفين بالخدمة العامة
- عائدات استثمار أموال الصندوق
- 1% من عائدات السياحة

مركز تكنولوجيا المعلومات

ويكون مسؤولا عن مكننة اعمال الهيئة من خلال تسجيل البيانات الخاصة بالأفراد والاسر وما يحصلون عليه من مساعدات الحماية الاجتماعية بجميع انواعها . وجدير بالذكر من ان دائرتنا تتوفر فيها حاليا منظومة معلوماتية تعمل بلغه الـ SQL مربوطة مع جميع اقسام الحماية في المحافظات ولديها القدرة على كشف حالات التكرار ومعالجة البيانات وتقديم التقارير الادارية والمالية والتي يمكن من خلالها تحليل البيانات واعطاء مؤشرات للهيئة في وضع سياستها , ولها القدرة على الربط مع قواعد بيانات الوزارات والدوائر ذات العلاقة للتحقق من المتقدمين للوصول الى الاستهداف الامثل للفقراء المشمولين , ويتم ادارتها من قبل مجموعة من المبرمجين ومهندسي الاتصالات ذوو المهارات العالية . علما ان المنظومة المشار اليها قدمت من خلال منحة البنك الدولي الى الوزارة خلال السنوات السابقة وحسب نص المادة 20 من القانون .

كيف ننشئ سجلا موحدًا

- ايجاد قاعدة بيانات للمواطنين مصنفة حسب الظروف المعيشية لتحديد حالة الفقر (فقراء مدقعون، فقراء، غير فقراء، أخرى)
- الحرص على ادراج البيانات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على معايير احتساب خط الفقر والتي تستخدم في تحديد حالة الفقر، او للتنسيق بين البرامج،...الخ.
- تستخدم لتحديد الأهلية للاستفادة من البرامج الاجتماعية الموجهة للفقراء، الفئات الهشة، الفئات الأخرى- كبار السن، المعاقين،...الخ.

الهدف من انشاء السجل الموحد

- ان إعداد سجل موحد للمستفيدين من برامج الخدمات أو المساعدات الاجتماعية يساعد في:
1. إدارة برامج المساعدات الاجتماعية بطريقة متكاملة
 2. تعزيز أداء البرامج
 3. اعتماد نهج موحد لقياس الرفاه الاجتماعي
 4. القيام بالتحليلات الاقتصادية ورصد سياسات الاستهداف

البيانات والمعلومات المطلوبة

- تحديد الفرد (البيانات الشخصية)
- تحديد الأسرة (البيانات الشخصية والعلاقات الاجتماعية)
- تحديد خصائص الأسرة المعيشية الأساسية
- معلومات التعليم المدرسي لكل فرد
- معلومات العمل لكل فرد
- معلومات الدخل لكل فرد.

التحديات

- التسجيل يتم على المستوى المحلي عبر نظام المعلومات الإدارية المتوفرة :
1. الازدواجية في المعلومات مما يخلف مشاكل موائمة ومشاكل امان للمعلومات .
 2. ربط المراكز والوحدات بشبكة معلوماتية بشكل متواصل .
 3. نظام معلوماتي جاهز وداعم .
 4. التنمية المؤسسية والاقتصادية المحلية .
 5. الرصد المستمر في نظم المعلومات الإدارية .
 6. فريق مخصص لمتابعة الدعم والصيانة .

ماهي الغاية من توحيد الانظمة

- الحاجة إلى استهداف فعال عبر شبكات الأمان الاجتماعي : ترشيد الانفاق الاجتماعي- محدودية الموازنة , الحد من الهدر
- الحاجة إلى فهم مشترك للمواطنين المستهدفين: (فقراء، شبه فقراء والفئات الهشة)
- الرغبة في الاسراع بتطبيق البرامج المحددة : التحويلات النقدية, التحويلات النقدية المشروطة و التدريب والزج بسوق العمل .
- الحاجة إلى تقليل التكلفة الإدارية .
- الحاجة إلى إدماج البرامج منعاً للازدواجية .
- تسهيل تقديم الخدمات إلى الفئات المحتاجة .

الخصائص المنشودة للانظمة الموحدة

- الدقة و المصداقية: ويشكل ذلك تحدياً كبيراً بسبب:
 1. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة
 2. الخوف من الكشف عن الدخل/ الأصول الحقيقية
 3. اختلاف الرؤى والتصورات حول الفقر بين عموم المواطنين .
- موحدة: تصنيف الأشخاص بشكل متشابه بغض النظر عن الموقع والعرق،...الخ.
- موضوعية: مؤشرات قابلة للتحقق عند التقييم (مشاهدات / معلومات متوفرة في قواعد بيانات)
- قابلة للاعتراض: تقديم الشكاوى والتظلمات، والحصول على الردود .

كيف يمكن ان نعد نظام سجل موحد

الخطوات الأساسية :

- تحديد المعلومات , الإعدادات الفنية و التصميم الفني
- الاتفاق على منهجية تصنيف الوضع المعيشي : ما هو تعريف الفقراء؟ ، شبه الفقراء، غير الفقراء، أخرى
- تحديد المعلومات المطلوبة المؤشرات (خارطة الفقر)
- تحديد كيفية جمع البيانات الضرورية لاحتساب التصنيف لكل فرد / أسرة
- التقنية المستخدمة
- تحديد التكلفة

مرحلة جمع البيانات الضرورية

مع عدم وجود قاعدة بيانات موحدة سنعتمد على قواعد البيانات الحالية والتي تتوفر لدى وحدة المقاطعة لغرض توحيد البيانات .

- آلية التواصل مع المواطنين حيث يتم القيام بمسح سكاني :
 1. المناطق ذات معدلات الفقر المرتفعة، كما هو الحال في خرائط الفقر للمناطق الصغيرة
 2. المناطق ذات معدلات الفقر المزمنة (على أساس البيانات الإدارية وغيرها والخارطة المخرجة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي)
 3. قائمة الأسر في البرامج السابقة
 4. حسب الطلب - فقط الأسر التي تطلب إجراء مسح عليها
- مزيج من الأسلوبين